أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

المدرس الدكتور
رحيم ابراهيم حزام الحمراني
الجامعة الاسلامية ـ كلية القانون والعلوم السياسية
Rahim ibrahi7@Gmail.com

The impact of the polittical cultural on bulding the political system of Iraq after 2005

Lect. Dr
Rahim Ibrahim Al hamrani
Islamic University - Law and political sinses

الملخص:

إن النظـام السياسـي في البلـدان الديمقراطية ثمرة الانتخابات التي تعتمد علـى المشـاركة السياسـية وان هـذه المشـاركة تسـتند الى الثقافـة السياسـية، فاذا كانت هذه الثقافة تشاركية واعية أفضت الى نظام سياسي متين، في حين اذا كانت تقليدية أدت الى نظام سياسي هش.

وان الثقافـة السياسـية للمجتمـع العراقـي بعـد عـام ٢٠٠٥ كانـت ثقافـة تقليدية تستند الى ولاءات ثانوية فادت الى نظـام سياسـي ضـعيف عـاجز عـن القيـام بمهامـه المتمثلـة برعايـة القـانون وحفـظ الوحـدة الوطنيـة وضـبط الامـن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، النظام السياسي، المؤسسات.

Abstract:-

The political system in democratic countries is the reselt of elections that depend on political participation. This participation is based on political culture. If this culture is participatory and conscious، it leads to a solid political system، while if it is traditional، it leads to a fragile political system .

And that the political culture of the Iraqi society after 2005 was a traditional culture based on secondary loyalties، which led to a weak political system incapable of carrying out its tasks of upholding the law، preserving national unity، and controlling security and stability

Keywords: polittical cultural. political system. Orginizations

المقدمة:

يمثل النظام السياسي مقارنة بسائر الانظمة ـ من قبيل النظام الاقتصادي والاجتماعي - حجر الزاوية في الدولة بفعل تأثيره المباشر على مسيرة حركة المجتمع، وهذا نابع من امتلاكه لأغلب الوسائل المؤثرة مثل سن التشريعات العادية والفرعية، ووضعها موضع التنفيذ، فضلا عن البت في النزاعات الناشئة عن تطبيق هذه التشريعات سيما بين الافراد ومؤسسات الدولة.

اذ يتكون النظام السياسي من المؤسسات الدستورية الرسمية - التشريعية والتنفيذية والقضائية - والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، التي تتقاسم معا السلطة وتساهم في صنع القرارات السياسية.

ولما كانت مشاركة المواطنين تبدو واضحة في رسم معالم السلطة من خلال ممارسة الاقتراع العام المباشر، بهدف تكوين المؤسسات التي تتولى ادارة هذه السلطات في النظام السياسي، فإنها أي المشاركة تتطلب ثقافة سياسية من شأنها تحديد فاعلية هذا النظام، والتي تخضع للعديد من المؤثرات، أبرزها وأهمها الاحزاب السياسية التي تتميز عن غيرها من المؤسسات غير الرسمية بهدف الوصول الى السلطة.

ومن هنا فان أغلب الاحزاب تسعى الى بث الثقافة السياسية بين فئات المجتمع بغية توسيع قاعدتها الجماهيرية، وضمان وصول ممثليها الى السلطة من خلال الاساليب الدستورية المتمثلة بالانتخابات؛ الامر الذي يكشف مدى فاعلية الثقافة السياسية وأثرها على ايجاد وديمومة النظام السياسي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال ضرورة تسليط الضوء على الثقافة السياسية للمجتمع العراقي بعد التغيير السياسي الذي حصل عام ٢٠٠٣ ودور هذه الثقافة - السلبي أو الإيجابي - في بناء المؤسسات الرسمية الحكومية للنظام السياسي الجديد بما يجعله قادرا على القيام بوظائفه في حفظ كيان المجتمع وصيانة وحدته الوطنية وإشاعة الامن والاستقرار، ومن ثم بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

مشكلة البحث:

ان الثقافة السياسية أداة مهمة من الأدوات الفاعلة في بناء النظام السياسي في الانظمة الديمقراطية من خلال الانتخابات، وإشكالية البحث تكمن في هذا التساؤل: هل الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع العراقي ثقافة تتماهى وبناء نظام سياسي فاعل؟ أم إنها ثقافة تقليدية تعبر عن توجهات وقيم فرعية ليست قادرة على الاتيان بمؤسسات كفوءة تمهد لنظام سياسي قادر على النهوض بالوظيفة السياسية وتحقيق الطموحات المجتمعية، وهل يمكن إصلاح هذه الثقافة بغية اصلاح النظام السياسي؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من انه اذا تم استثمار التنشئة السياسية - المتمثلة بالمسجد والمدرسة والاحزاب - في الثقافة السياسية لدى المجتمع العراقي، فإنه يمكن الارتقاء بهذه الثقافة وجعلها فاعلة في تكوين نظام سياسي بمؤسسات دستورية كفوءة قادرة على تحقيق طموحات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن بسط الامن والاستقرار.

وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي الذي انتظم فضلا عن المقدمة والخاتمة في مبحثين، وضم كل مبحث مطلبين وكالآتي:

المبحث الأول: ماهية النظام السياسي

المطلب الاول: مفهوم وخصائص النظام السياسي

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية والدستورية في النظام السياسي

المبحث الثاني: أثر الثقافة السياسية في مؤسسات النظام السياسي

المطلب الأول: الثقافة السياسية والمؤسسات الحكومية

المطلب الثاني: الثقافة السياسية والأحزاب السياسية في العراق

المبحث الأول

ماهية النظام السياسي

يتطلب الوقوف على ماهية النظام السياسي تعريف النظام السياسي وما يتسم به من

خصائص ووظائف، فضلاً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي تمثل هيكلية النظام السياسي، وهذا ما سيتم تسليط الضوء عليه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مفهوم وخصائص النظام السياسي

مما لاشك فيه أن النظام السياسي يمثل نمط الحكم الذي تخضع له الدولة، فهو بنية من العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد التاريخية والثقافية، أي جميع البنى في مظاهرها السياسية.

ولذلك عرّف النظام السياسي على انه " مجموعة من المؤسسات التي تعني بصياغة الأهداف العامة للمجتمع، والعمل على تنفيذ هذه الأهداف"[١]، ومن ثم فإن النظام السياسي " مجموعة عناصر مهمتها الابقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية"[٢].

وعليه بغية قيام النظام السياسي بوظائفه في تحقيق الأهداف، كان لا بد من منحه الوسائل اللازمة لذلك، وفي مقدمتها التشريعات، سواء التشريعات الاعتيادية المتمثلة بالقوانين التي تسنها السلطة التشريعية، أو التشريعات الفرعية التي تصدرها السلطة التنفيذية بصيغة قرارات إدارية، تكون ملزمة لكافة أفراد المجتمع.

فالنظام السياسي هو الذي يتولى تنظيم شؤون الدولة الداخلية من خلال ما يتمتع به من سلطة عليا آمرة تفرض إرادتها العامة على الجميع، بل يمكن لبعض مؤسساته استخدام القهر والقوة المنظمة - وفق الاطر الدستورية - من أجل حمل سكان الدولة على طاعة تلك القوانين والقرارات[٣].

وعلى هذا الأساس يتميز النظام السياسي عن سائر الأنظمة - النظام الاجتماعي، الاقتصادي - ببعض الخصائص والسمات التي يمكن إجمالها في ما يلي:

١ـ الأعلوية:

تنبع هذه العلوية التي يتصف بها النظام السياسي من احتكاره للسلطة التي تجعل تشريعاته وقراراته ليست ملزمة لأفراد المجتمع فحسب، بل لسائر الانظمة الاخرى.

ومن نافلة القول بان هذه الأعلوية التي يتمتع بها النظام السياسي متفرعة عن استقلاله الذاتي، وإن كان هذا الاستقلال نسبياً[٤] فالقواعد القانونية والسياسية هي التي تحكم علاقات عناصر هذا النظام.

٢ـ الفاعلية والتفاعل:

بالرغم من أن النظام السياسي يمثل أحد أنظمة المجتمع - الى جانب النظام الاقتصادي والثقافي والقانوني - غير ان تأثيره في المجتمع على خلفية احتكاره السلطة يفوق كثيراً سائر الأنظمة، مع ذلك فإن علاقته بسائر الأنظمة تخضع لقواعد دستورية وتشريعية لا يمكنه تجاوزها.

أضف الى ذلك يتفاعل النظام السياسي مع سائر الأنظمة ولا ينفصل عنها، فهو" نظام مرن تكون سائر انظمة المجتمع بالنسبة له بمثابة البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها"[٥]

وعليه يبدو من الصعوبة بمكان التعرف على طبيعة أي نظام سياسي لمجتمع ما بمعزل عن الخوض في سائر الانظمة التي تؤثر وتتأثر بهذا النظام، سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار أن النظام السياسي وليد البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشأ فيها.

ما تجدر الاشارة اليه ان النظام السياسي السائد في العراق بعد عام ٢٠٠٥ هو النظام البرلماني، وهو النظام الذي له مساس وثيق بحياة الافراد من جهة، والمجتمع برمته من جهة اخرى، فإلى جانب مساسه المباشر بالحقوق والحريات الفردية التي يسعى الى ضمانها من خلال الوسائل الرقابية التي يمتلكها للحد من تعسف السلطة التنفيذية التي قد تمس بهذه الحقوق والحريات، فان عماد هذا النظام يكمن في سلطة الشعب بصفته مصدر جميع السلطات.

٣ـ الشمولية:

إذ يعد النظام السياسي الاطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة، تقف في مقدمتها الدولة والاحزاب السياسية وجماعات المصالح، فضلاً عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، ما يعني ان النظام السياسي هو المنظومة الأشمل والاكبر[٦].

ويبدو للباحث ان اشكالية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م بالرغم من اتصافه نسبياً بهذه الخصائص تكمن في تعدد مراكز القرار في استخدام السلطة السياسية على ضوء اشكالية تطبيق الديمقراطية التوافقية، وضعف الثقافة السياسية بما أفضت اليه من طائفية سياسية، كانت وراء المحاصصة الطائفية التي غيبت في ظلها معايير المهنية والكفاءة؛ الامر الذي جعله يتعثر في القيام بأهم وظائفه التي تكمن في ما يلي:

أولاً: تطبيق القواعد الدستورية:

إن فاعلية النظام السياسي تتبين من خلال تطبيق النصوص الدستورية وقد أخفق النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م في تطبيق القواعد الدستورية والقانونية على الواقع السياسي. فالمادة الاولى من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م تنص على ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، في حين بادر اقليم كردستان لإجراء الاستفتاء على الانفصال في ٢٠١٧/٩/٢٥م الذي يعني تفتيت هذه الوحدة، ولم يبادر رئيس الجمهورية بحسب الصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٦٧) ومنها السهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه، لرفض هذه الخطوة منتهكاً بذلك حرمة الدستور.

بل أبعد من ذلك تصرح المادة (٦٥) بإنشاء مجلس تشريعي يدعي بمجلس الاتحاد ليتم من خلاله ثنائية السلطة التشريعية التي نصت عليها المادة (٤٨) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ التي تنسجم وطبيعة النظام البرلماني، في حين لم يتم لحد الآن انشاء هذا المجلس، مع ان ثنائية السلطة التشريعية من أبجديات الانظمة السياسية الاتحادية ومنها النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً: تحقيق الوحدة الوطنية:

إذ تعثر النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م في خلق حالة من الانسجام والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، بل أسهم عبر اعتماده آلية التوافق والطائفية السياسية في تعزيز الانتماءات المذهبية والعرقية والقبلية.

وهنا لابد من الاشارة الى نوع من التطور الذي شهدته الثقافة السياسية المجتمعية العراقية من جهة، والانشقاقات التي حصلت في بعض الاحزاب السياسية العراقية ذات

التوجهات الاسلاموية من جهة اخرى، في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٨/٥/١٢ والتي قد تؤدي الى تشكيل برلمان من شأنه أنتاج حكومة أغلبية ترسخ مبادئ نظام سياسي برلماني قادر على تجاوز الانقسامات المجتمعية وبناء وحدة وطنية.

وعلى الرغم من ذلك أخفق النظام السياسي في استثمار تلك الفرصة وبادر الى الية المحاصصة في تشكيل الحكومة التي ليس من شانها تعزيز الوحدة الوطنية.

ثالثاً: الاستقرار:

بادئ ذي بدء لابد من الاعتراف بأن النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ لم يكتب له النجاح ولعدة أسباب ــ أهمها آلية تكوين هذا النظام ــ في توفير الأمن والاستقرار المجتمعي كوظيفة من وظائفه، على خلفية عجزه عن مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية.

ولعل أحد أبرز الأسباب التي تقف وراءعدم موفقية النظام السياسي العراقي في توفير الأمن والاستقرار يتجلى في تنامي ظاهرة العنف والارهاب التي تغذيه بعض الاطراف التي تمارس السلطة في هذا النظام، يؤيد ذلك أدانة القضاء العراقي للعديد من الشخصيات السياسية التي تتولى صنع القرار في النظام السياسي العراقي(٧).

ومن هنا فان أحد سبل أعادة هيبة النظام السياسي في العراق تكمن في كيفية تولي السلطة وابعادها عن الأساليب غير الدستورية، وفي مقدمتها آلية التوافق السياسي التي اعتمدت كبديل عن معيار الكفاءة والمهنية وتكافئ الفرص في ادارة هذه السلطة كما نص على ذلك الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

كما ان المأسسة تبدو هي الاخرى أحد أهم آليات النظام السياسي التي تمكنه من القيام بوظائفه بدلاً من شخصنة المؤسسات التي تلمس بوضوح في النظام السياسي العراقي.

المطلب الثاني

المؤسسات والدستورية في النظام السياسي

تتطلب معرفة طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥م الوقوف على المؤسسات الدستورية والسياسية التي يتكون منها هذا النظام، وذلك من خلال معرفة طرق اختيار

الحاكمين وتوزيع الوظائف بينهم، والقيود التي رسمها الدستور لممارستهم تلك الوظائف[٨].

فالنظام السياسي في العراق بحسب الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ هو نظام نيابي برلماني[٩]، قائم على أساس الفصل بين السلطات[١٠] التي تمثل مؤسساته السياسية الحكومية، ومؤسسات أخرى غير حكومية أبرزها الأحزاب السياسية.

وسنتناول هنا بعض المحاور المهمة في هذه المؤسسات التي من شأنها التأثير بالثقافة السياسية السائدة في العراق ليتسنى لنا دراستها في المبحث القادم.

ـ المؤسسة / السلطة التنفيذية:

تتمثل مسؤولية هذه المؤسسة بتنفيذ القوانين التي تسنها المؤسسة التشريعية، فضلاً عن اتخاذ القرارات اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة وتسيير المرافق العامة.

تمتاز السلطة التنفيذية في النظام البرلماني عن سائر الانظمة الدستورية – الرئاسية والمختلطة – بالثنائية، أي أن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس جمهورية غير مسؤول كون سلطته شكلية، ومجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان، إذ يتم انتخاب الرئيس من قبل مجلس النواب، كون رئاسة الدولة من المؤسسات السياسية الخاضعة للتنظيم الدستوري شأنها شأن الوزارة والبرلمان، وقد اعتبرت الدولة الديمقراطية الانتخاب الوسيلة الوحيدة لتولي رئاسة الدولة سواء بواسطة الشعب مباشرة، أو من خلال نوابه عن طريق البرلمان في اختيار هذه الرئاسة[١١].

أما مجلس الوزراء فهو صاحب السلطة التنفيذية والمهيمن على إدارة شؤون الدولة، والمسؤول عن جميع تصرفاته أمام البرلمان، حتى ذهب بعض الفقهاء الى تسمية النظام السياسي البرلماني بـ(حكومة الوزارة) نظراً لما للوزارة من أهمية كبيرة ودور خطير في هذا النظام السياسي[١٢].

وتأسيسا على ذلك فأن رئيس الوزراء في النظام السياسي البرلماني هو الرئيس الفعلي للدولة بفضل صفته التمثيلية وسيطرته على الحزب أو الائتلاف الذي يكون له الأغلبية في البرلمان [١٣].

أما آلية تشكيل الوزارة في النظام السياسي في العراق فتتم من خلال تكليف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيلها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية [١٤]، ورئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب [١٥].

كما حددت المادة (٨٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ صلاحيات مجلس الوزراء التي يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

أ - تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ب - اقتراع مشروعات القوانين.

ت - إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

ث - اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

ويتبين مما تقدم ان السلطة التنفيذية في النظام السياسي في العراق بطرفيها - رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء - انما تلد من رحم البرلمان، الأمر الذي يعكس مدى الخطورة والدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة السياسية للمجتمع في تكوين الحقيبة الوزارية، الى جانب دورها المباشر في تشكيل البرلمان.

ويتجلى ذلك من خلال المشاركة السياسية في العملية الانتخابية، اذ سنكون ازاء نظام سياسي فاعل في تحقيق أهدافه اذا ما كانت هناك ثقافة سياسية مجتمعية تشاركية، أو نظام سياسي تغيب في ظله مفاهيم المواطنة وحقوق الانسان وتتنامى الطائفية ويستفحل الفساد اذا كانت تلك الثقافة رعوية تستند الى الانتماءات الثانوية الدينية والمذهبية والعرقية، وهذا ما يفسر قصور النظام السياسي في العراق عن تحقيق الاهداف التي يتطلع اليها المجتمع.

ـ المؤسسة/ السلطة التشريعية:

تعد المؤسسة التشريعية من أهم المؤسسات السياسية الدستورية للنظام السياسي، فهي المؤسسة الأساسية في التعبير عن الارادة الشعبية الحرة في جميع البلدان الديمقراطية، فهي

اكثر السلطات تمثيلاً، بل هي السلطة الوحيدة التي تستطيع ان تتحدث بإسم الشعب كله باعتبارها ممثلة له(١٦).

وقد أشارت المادة(٦١) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م الى اختصاصات السلطة التشريعية التي يمكن ايجاز أهمها في ما يلي:

١- تشريع القوانين.

٢- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

٣- انتخاب رئيس الجمهورية ومساءلته.

٤- الموافقة على تعيين رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه، ورئيس جهاز المخابرات.

كما أشارت المادة (٦٢) من الدستور الى الاختصاص المالي الذي يتضمن إقرار مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الذي يقدم من قبل مجلس الوزراء.

وعلى ضوء هذه الاختصاصات الخطيرة التي تمارسها السلطة التشريعية في النظام السياسي في العراق، يتبين لنا مدى أهمية الثقافة السياسية التي ينبغي أن يتحلى بها المجتمع من أجل إيجاد سلطة تشريعية فاعلة في النظام، ومساهمة في تحقيق الأهداف والطموحات التي يسعى الى تحقيقها، والذي سنقف عليه في المبحث القادم.

ـ المؤسسة / السلطة القضائية:

تتكون هذه المؤسسة في النظام السياسي في العراق في ظل دستوره النافذ لعام ٢٠٠٥ من مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، التي تتولى بعض الاختصاصات وأهمها(١٧):

١- الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة.

٢- تفسير نصوص الدستور.

٣- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة

والتعليمات، والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية.

٤- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية.

أما أهم المؤسسات السياسية غير الحكومية المكونة للنظام السياسي فتتمثل بالأحزاب السياسية.

وان دراسة الأحزاب السياسية تتركز في الواقع على كيفية حضور هذه الأحزاب في تركيبة الحياة السياسية للنظام السياسي في كل دولة، وذلك من خلال عدد الاحزاب وحجمها، وطريقة التعاون فيما بينها، وكيفية تداولها للسلطة(١٨).

وقد تبنى العراق في دستوره الدائم لعام ٢٠٠٥م نظام التعددية الحزبية والسياسية الذي ينسجم والمادة الخامسة منه التي تنص على ان الشعب مصدر السلطات، والمادة السادسة منه التي تشير الى مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية.

أضف الى ذلك فقد ورد التأكيد على تحقيق مبدأ التعددية السياسية والحزبية في قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥م(١٩).

يبد ان الاشكالية التي تعاني منها أغلب الاحزاب العراقية الفاعلة في النظام السياسي والمشاركة في العملية السياسية من خلالها حضورها في السلطتين التشريعية والتنفيذية، تكمن في افتقادها الى الصفة السياسية، وتبنيها الانتماءات المذهبية والعرقية التي ليس بمقدورها أعادة بناء الدولة، فضلاً عن بناء نظام سياسي قادر على انجاز المهام والأهداف التي ينبغي عليه السعي الى تحقيقها.

أضف الى ذلك فإن استمرارية هذه الأحزاب على وفق تلك التوجهات والانتماءات سيجعلها غير متماهية مع بعض فقرات المادة (٢٦) من قانون الاحزاب المذكورة ومنها (٢٠):

- المحافظة على استقلال الدولة وامنها وصيانة وحدتها الوطنية.

- اعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها.

- عدم الاخلال بالأمن والنظام العام ونبذ العنف بجميع اشكاله.

- المحافظة على حيادية الوظيفة العامة والمؤسسات العامة.

ومن هنا سنتناول في المبحث القادم أثر الثقافة السياسية على صعيد أفراد المجتمع أو الطبقة الحاكمة في كيفية إيجاد هذه المؤسسات المكونة للنظام السياسي، وسبل النهوض بهذه الثقافة بغية التأسيس لنظام سياسي فاعل قادر على انجاز المهام الملقاة على عاتقه.

المبحث الثاني

الثقافة السياسية ومؤسسات النظام السياسي

سنتناول الثقافة السياسية على أساس أثرها في مؤسسات الدولة من خلال مطلبين، نخصص الاول منها لأثر هذه الثقافة - المجتمع والطبقة السياسية - في المؤسسات السياسية الحكومية، والمطلب الآخر لأثرها في المؤسسات السياسية غير الحكومية، وبالذات الأحزاب السياسية، وكما يلي.

المطلب الأول

الثقافة السياسية والمؤسسات الحكومية

تعرف الثقافة السياسية بأنها " مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر ايجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات، وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية"[٢١]، " فالثقافة السياسية انعكاس لمعتقدات الافراد والمجتمعات وقيمهم ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة"[٢٢]، والتي تؤثر بدورها على البنية الحكومية والسياسية، وعلى أداء هذه البنية[٢٣].

وعلى هذا الاساس يمكن أن تصنف الثقافة السياسية للمجتمع العراقي ـــ على أساس مشاركته الانتخابية طيلة الدورات البرلمانية الثلاث ـــ كثقافة تقليدية تستند الى العلاقات المذهبية والعرقية والقبلية التي تجعل الفرد جاهلاً بالقضية السياسية، فضلا عن مدخلات ومخرجات العملية السياسية، كما ان الثقافة السياسية للطبقة السياسية الحاكمة والتي تبدو هي الاخرى انعكاسا للثقافة المجتمعية قائمة على أساس تغذية واستثمار تلك الانتماءات الفرعية الضيقة، فضلاً عن سعي كل طرف لإقصاء الآخر بهدف الاستئثار بالسلطة.

ويبدو ان أحد تجليات الثقافة السياسية للمجتمع العراقي تبرز بوضوح في المشاركة السياسية التي تفضي عبر الانتخابات الى تشكيل السلطة التشريعية التي تتولى إختيار الوزارة.

فأغلب الفئات العراقية وعلى خلفية تلك الثقافة السياسية التقليدية ليست مدركة لفقه العمل السياسي، ولا تتحلى بالثقافة السياسية المساهمة التي تجعل معايير الانتخاب لديها قائمة على أساس الكفاءة والمهنية والتعامل مع الكتل السياسية المتنافسة غلى أساس البرامج والرؤية السياسية لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات الدولة، الأمر الذي ادى الى إيجاد سلطة تشريعية أثبتت التجربة تعثرها في القيام بدورها التشريعي والرقابي.

فالسلطة التشريعية لم تنجح طيلة دورتين تشريعيتين تمتد من عام ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٤م وشطراً من الدورة الثالثة سوى في تشريع ثلاثة قوانين مهمة - قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وقانون العفو العام، وقانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٨م، أي بمعدل قانون لكل دورة تشريعية، أما اخفاق هذه السلطة في ممارسة وظيفتها الرقابية فيبدو ذلك جلياً في تحول جلسات الاستجواب الذي يعد أخطر وسيلة رقابية من شأنها ان ترتب المسؤولية السياسية على الوزارة وتؤدي الى سحب الثقة عنها وإسقاطها - إلى جلسات مجاملة يسعى من خلالها المستجوب الى ابتزاز المستجوب بغية الحصول على بعض الامتيازات(٢٤).

وتأسيساً على ذلك تحررت السلطة التنفيذية من رقابة السلطة التشريعية، فأدى ذلك الى ضعف الاداء الحكومي، ومن ثم تعثر الحكومات التي شكلت بعد عام ٢٠٠٥م في إشاعة الامن والاستقرار وتقديم الخدمات، فضلاً عن تورطها في الفساد الاداري والسياسي.

أما المؤسسة السياسية الدستورية الاخرى الفاعلة في النظام السياسي العراقي فهي المؤسسة القضائية، ولا سيما المحكمة الاتحادية المختصة بتفسير نصوص الدستور، فقد أصدرت هذه المحكمة العديد من القرارات القضائية التي انعكست سلبياً على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والذي أدى في خاتمة المطاف الى عدم كفاءة النظام السياسي في تحقيق الأهداف وممارسة الوظائف(٢٥).

ومن هنا نقف على عمق تأثير الثقافة السياسية السلبي في أعادة بناء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م كون أغلب المؤسسات الرسمية لهذا النظام هي نتاج تلك الثقافة عبر

الوسيلة الانتخابية.

ولعل أحد سبل إصلاح النظام السياسي يتمثل في اعادة تشكيل هذه الثقافة والنهوض بها لتصبح ثقافة مشاركة ومساهمة، يحسن من خلالها الفرد والمجتمع مدخلات ومخرجات النظام السياسي ومجريات العملية السياسية، بغية التأثير الايجابي في بناءه، وذلك من خلال استنهاض الوعي عبر الاستثمار في التنشئة السياسية التي ينبغي ان يكون الفاعل الاساسي فيها المسجد والمدرسة والحزب السياسي، وذلك بتعميق قيم التسامح وقبول الآخر الذي ما انفكت تؤكده المرجعيات الدينية عبر مطالبتها بالدولة المدنية القائمة على أساس مفاهيم المواطنة وحقوق الانسان وسيادة القانون ونبذ التعصبات الطائفية والعرقية.

والذي يبدو أن ثمة تغييرات ايجابية طالت الثقافة السياسية سواء المجتمعية أو تلك التي لدى الطبقة الحاكمة في الانتخابات الاخيرة التي جرت في ٢٠١٨/٥/١٢، اذ بادرت العديد من أطراف تلك الطبقة السياسية الى التماهي مع المجتمع في التخلي عن الخطاب الطائفي وطرح برامج انتخابية تؤسس الى دولة مدنية.

المطلب الثاني

الثقافة السياسية والأحزاب العراقية

إن من أبرز مميزات الأحزاب العراقية ولا سيما المشاركة في العملية السياسية انها ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية وخطاب سياسي غير منسجم وحركة الواقع، الامر الذي جعلها تعتمد على الاسس والمعايير التي تنطلق من خلفيات طائفية في توزيع المكاسب السياسية [٢٦] فالواضح ان غالبية هذه الأحزاب إنما شكلت في المهجر وكانت وما زالت تحمل أفكاراً وتوجهات آيدلوجية لا تتلائم وطبيعة النظام السياسي الديمقراطي الذي يتبنى سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة وقبول الآخر وتحقيق مفهوم المواطنة.

وقد فشلت هذه الأحزاب في ادارة التنوع الثقافي وأغلقت الطريق على ظهور معارضة سياسية قوية من شأنها تقويم وتقييم النظام السياسي، وكرست أنشطتها على استثارة الموروث الثقافي الذي يقف بالضد من أية ممارسة ديمقراطية من شأنها تفعيل شفافية وديمقراطية النظام السياسي.

وعلى هذا الاساس وبدلاً من أن تنهض هذه الاحزاب في اداء وظائفها السياسية الملقاة على عاتقها في توفير البيئة المناسبة لاستنبات القيم الديمقراطية من خلال تغذية ثقافة المجتمع السياسية بتلك القيم، فإنها بادرت الى العديد من الممارسات التي تغذي تنامي الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة لدى أفراد المجتمع بما يعزز لديهم ثقافة الخضوع وسلبية التأثير في النظام السياسي.

فالأحزاب السياسية تلعب دوراً كبيراً في تحديد الثقافة السياسية عبر تغذية الفرد بقيم ومفاهيم سياسية معينة تجعله مؤثراً في النظام السياسي، على وفق ما تمتلكه هذه الأحزاب من وسائل اتصال مرئية ومسموعة الى جانب ما تصدره من كتب ونشرات، وتعقده من ندوات ومؤتمرات(٢٧).

فضلا عن امتلاكها برامج سياسية تصبو من خلالها الى كسب أصوات الناخبين من أجل الوصول الى السلطة، أو من خلال قيامها بدور المعارضة الذي يتطلب تنوير الراي العام بمثالب النظام السياسي وطرح نفسها كبديل في حال تقاعسه عن تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ما تجدر الاشارة اليه ان كل النظم السياسية تسعى لتوظيف التنشئة السياسية بهدف غرس القيم والافكار التي تتماهى ومثيلاتها لدى السلطة الحاكمة عبر المؤسسات والادوات الخاضعة لسيطرة السلطة من قبيل المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام والاتصال الى جانب القنوات غير الرسمية التي يخضع فيها الفرد الى التنشئة وتكسبه بعض القيم والتوجهات السياسية كالأسرة والمسجد الخارجة عن سيطرة الدولة بصورة مباشرة(٢٨).

وتأسيساً على هذا فإن الأحزاب العراقية المهيمنة على المشهد السياسي والتي كانت وما زالت المحور المهم في تشكيل النظام السياسي هي الاخرى تمارس ذات التوظيف حيال الثقافة السياسية للمجتمع العراقي.

فكان من ثمرة هذه الثقافة التقليدية ان افضت الى مشاركة سياسية سلبية في الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١/١٥م للدورة التشريعية الاولى، ثم الثانية في ٢٠١٠/٣/٧م فضلاً عن الانتخابات التشريعية – تشكيل حكومة العبادي – اذ كانت تنطلق من دوافع مذهبية عرقية

ساهمت بشكل مباشر في فوز الأحزاب المذكورة لتتصدر المقاعد البرلمانية والتي انتجت نظاما سياسيا ضعيفا، اسند صنع القرار فيه الى الاطراف الفاعلة في تلك الاحزاب.

وأبعد من ذلك هناك من يرى أنه الى تلك الثقافة السياسية للطبقة الحاكمة يعزى قرار المحكمة الاتحادية حول تفسير المادة (٧٦) من الدستور بخصوص الكتلة الاكثر عدداً الفائزة بالانتخابات التي يكلف مرشحها من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة الاتحادية العليا، بعد خلاف استمر لتسعة اشهر[٢٩].

إذ يميل الباحث الى الاتجاه الذي يعتقد بان ثمة مجاملة بين رئيس السلطة التنفيذية والمحكمة الاتحادية بخصوص ذلك التفسير، الامر الذي جعل العديد من الاطراف الفاعلة في النظام السياسي تتهم القضاء بالتسيس والبعد عن الاستقلالية.

بقي أن نشير الى ان الاحزاب السياسية تعد من العوامل المهمة والمؤثرة في فاعلية جماعات الضغط والمصالح وقدرتها في التأثير، اذ يكون هذا التأثير أكبر في حالة ضعف النظام الحزبي[٣٠]، ومن بين اكثر الوسائل فاعلية في التأثير على قرارات النظام السياسي، تلك التي تنحصر في اختيار الافراد الذين يصنعون القرارات[٣١].

وهذه الجماعات - الضغط والمصالح - تحمل ذات الثقافة التقليدية وتمارس ذات المشاركة البعيدة عن معايير الانتخاب القائمة على اساس الكفاءة والمهنية، بالرغم من تأكيدات المرجعية الدينية - بصفتها إحدى وسائل التنشئة السياسية في العراق - على اختيار الاكفأ والاصلح.

ونخلص مما سبق الى ان الاحزاب السياسية التي تمثل حجر الزاوية بالنسبة للمؤسسات غير الرسمية الفاعلة في النظام السياسي، لا تبدو كذلك في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، اذ ان أغلب الأحزاب العراقية تكاد تفتقر الى التوجه السياسي في بنيتها لتنطلق من اسس مذهبية وعرقية وقبلية، الامر الذي جعلها عاجزة عن التأثير في سائر المؤسسات غير الرسمية من قبيل جماعات الضغط والمصالح، ولم يعد من شأن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي تصحيح مسارات هذه الاحزاب، بل دفعت تلك الثقافة باتجاه مشاركة سياسية عززت نفوذ تلك الأحزاب، بما أسهم في شل حركة النظام السياسي العراقي وحال دون فاعلية في القيام بوظائفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات

عقب هذه الجولة البحثية في موضوعة الثقافة السياسية والنظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م، اتضح ان الثقافة السياسية تشكل أحد أهم محاور بناء النظام السياسي كونها تمثل حجر الزاوية في المشاركة السياسية، فاذا كانت ثقافة المجتمع تشاركية أفضت الى عملية اختيار واعية لبرلمان يمكنه تشكيل نظام سياسي متين قادر على ممارسة الوظائف المناطة به، وبعكسه اذا كانت هذه الثقافة تقليدية.

والتنشئة السياسية بما تمتلك من أدوات يمكنها اعادة صياغة هذه الثقافة والنهوض بها بغية ايجاد النظام السياسي المطلوب الذي يمكنه الحفاظ على الوحدة الوطنية واعادة الامن والاستقرار للفرد والمجتمع.

وقد توصل البحث الى بعض الاستنتاجات أهمها:

١- هنالك العديد من المؤثرات التي تتأثر بها وسيلة إسناد السلطة ومن ثم شكل النظام السياسي، وقد تبدو الثقافة السياسية لأفراد المجتمع من أهم تلك المؤثرات، بالنظر لتجسدها في المشاركة السياسية عبر آلية الانتخابات لتكوين المؤسسات التي تؤلف بمجموعها النظام السياسي.

٢- ان الضعف الذي يعاني منه النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م المتمثل بعجزه عن حفظ كيان المجتمع وضمان وحدته الوطنية، فضلاً عن تراجعه في توفير مستلزمات الأمن والاستقرار، وتوفير الخدمات، إنما يقف وراءه ثقافة سياسية مجتمعية عراقية تقليدية ليس بمقدورها الاحتكام الى معايير الكفاءة والمهنية التي ينبغي ان تتحلى بها المؤسسات الرسمية الفاعلة في النظام السياسي والمتمثلة بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانياً: التوصيات

١- هناك عدة فرص لاستنهاض الوعي السياسي وتعزيز المشاركة السياسية في العراق أهمها تفعيل دور المرجعيات الدينية بصفتها إحدى أهم مؤسسات التنشئة

السياسية، لا سيما في ظل مطالباتها بدولة مدنية تستند الى المعايير الديمقراطية، بهدف الارتقاء بالثقافة السياسية للمجتمع لتصبح ثقافة مشاركة ومساهمة ذات آثار إيجابية في بناء النظام السياسي العراقي.

٢- ان تبادر النخب الفاعلة في السلطة الى تأسيس أحزاب سياسية بعيدة عن التوجه الديني والمذهبي بغية الصيرورة الى تفعيل النظام السياسي البرلماني من خلال تشكيل حكومة الاغلبية، وبخلافه يتعذر العودة الى هذه الاغلبية كونها تنطلق من ولاءات ثانوية من الصعب عليها حفظ كيان المجتمع وبسط الامن والاستقرار.

هوامش البحث

(١) ينظر: غابريل آلموند وجي بنغهام: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر / نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد اله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م، ص١٦

(٢) ابراهيم درويش: النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٥

(٣) ينظر د. سامي جمال الدين: الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٦

(٤) د. محمد طه الحسيني: النظم السياسية، مكتبة دار السلام القانونية الجامعة، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص١٩

(٥) ينظر د. علي هادي الشكراوي: النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٤مم، ص١٥

(٦) د. طه حميد العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة / اسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتب الفرقان للطباعة، ط٢، ٢٠١٥م، ص١٣

(٧) فقد أصدرت المحكة الجنائية المركزية حكماً بالاعدام بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة دعم الارهاب صحيفة البينة:٢٠١٢/٩/٩م

(٨) ينظر: محمد عزيز: النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤م،ص١٢٦ ٩ -المادة (١) ١٠ - المادة (٤٧)

(٩) ينظر: نظام برلمان وآخرون: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ط١،١٩٨٤م، ص٢١٤

(١٠) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥: المادة(٤٧)

(١١) د علي الشكراوي: النظم السياسية، مصدر سابق، ص٥٤.

(١٢) د. نعمان الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،ط١، ١٩٩٩م، ص٣٧٨

(١٣) د. ابراهيم درويش: دراسة فلسفة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ج١،ص١٤٣

(١٤) المادة (٧٦ / أولاً)

(١٥) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥: المادة (٧٨)

(١٦) ينظر د ربيع مفيد الغصبي: الوزير في النظام السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٨

(١٧) المادة (٩٣) / أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً

(١٨) د. عصام الدبس: النظم السياسية / اسس التنظيم السياسي، الدول -الحكومات -الحقوق والحريات العامة، دار الثقافة،ط١، ٢٠١٠،ص٣١٨

(١٩) المادة (٣/ثانياً) التي تنص على تحقيق مبدأ التعددية السياسية والحزبية القائمة

(٢٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٨٣، بتاؤيخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٥، قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥م

(21) M. diverge، sociologies Della polities، Paris، puf،1973.p.121.

(22) pie، Lucian and Sidney verbal. Political culture and political Development. Princeton. NJ: Princeton university press، 1965. London، 1990. P. 144.

(23) Gabriel A. Al mend، Addis cipolin Divided: school and sects in political science، sage publications

(٢٤) ينظر د. علي يوسف الشكري: إختلال التوازن لصالح السلطة التنفيذية في العراق ص١٩٥

(٢٥) للمزيد ينظر د. رافع خضير شبر: فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، ص١٧٩

(٢٦) ينظر د. مؤيد جبر محمود: التعددية السياسية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة دراسات عراقية، العدد الرابع، نيسان٢٠٠٦م، ص١٩١

(٢٧) ينظر د. صالح خليل: الاعلام والتنشئة الاجتماعية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢م، ص١٢٨

[٢٨] عبدالوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص٣٢

(٢٩) كان التفسير الذي أوردته المحكة العليا بقرارها ١/٢٥ اتحادية /٢٠١٠م بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥م ان تعير الكتلة النيابية الاكثر عدداً

(30) Thomas R. Dye، understanding public policy present ice hall، A.1973.p.22.

(31) Stephen v. monism American politics: a system approach، the Dryden press، a.s.a.p.، 1973.p.197

قائمة المصادر

أولاً: الدساتير والانظمة والقوانين

١- الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥
٢- جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٨٣، بتاؤيخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٥، قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥م

ثانيا: الكتب

١- ابراهيم درويش: النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م
٢- دراسة فلسفة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م
٣- ربيع مفيد الغصبي: الوزير في النظام السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م
٤- سامي جمال الدين: الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥
٥- صالح خليل: الاعلام والتنشئة الاجتماعية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢م
٦- عبدالوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة، دمشق، ٢٠٠٩م
٧- عصام الدبس: النظم السياسية / اسس التنظيم السياسي، الدول - الحكومات - الحقوق والحريات العامة، دار الثقافة،ط١، ٢٠١٠م
٨- علي هادي الشكراوي: النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م
٩- غابريل آلموند وجي بنغهام: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر / نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد اله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م
١٠- طه حميد العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة / اسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتب الفرقان للطباعة، ط٢، ٢٠١٥م
١١- محمد عزيز: النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٩٤م
١٢- محمد طه الحسيني: النظم السياسية، مكتبة دار السلام القانونية الجامعة، بيروت، ط١، ٢٠١٥
١٣- نظام برلمان: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ط١،١٩٨٤م
١٤- نعمان الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٩

ثالثا: الدوريات:-

١- مؤيد جبر محمود: التعددية السياسية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة دراسات عراقية، العدد الرابع، نيسان٢٠٠٦م

رابعا: الكتب الاجنبية

- Thomas R. Dye، understanding public policy present ice hall، A.1973 _
- Stephen v. monism American politics: a system approach، the Dryden press، a.s.a.p.، 1973_
- pie، Lucian and Sidney verbal. Political culture and political Development. Princeton. NJ: Princeton university press، 1965. London، 1990 Gabriel A. Al mend، Addis cipolin Divided: school and sects in political science، sage publications.